تغيّرات جذرية متوقعة في سوريا خلال أسابيع قليلة.....دمشق والمعارضة تطلبان تحقيقاً دولياً في «الكيماوي»...أميركا في طريقها إلى «الغوص» في سورية

center-lcrc.com/index.php

تحليل إخباري

تغيّرات جذرية متوقعة في سوريا خلال أسابيع قليلة

المستقبل..لندن ـ مراد مراد

من المتوقع أن تشهد الأزمة السورية خلال الأسابيع القليلة المقبلة تغييرات شبه جذرية في طريقة تعامل الأسرة الدولية معها على الصعيدين الإنساني والعسكري. فإنسانياً اعلنت منظمات بريطانية عاملة في سوريا وجوارها امس عن اطلاق حملة موحدة لجمع المزيد من التبرعات لإغاثة الشعب السوري سيروج لها الإعلام البريطاني ابتداء من صباح اليوم. وأمنيا أكدت مصادر ديبلوماسية وعسكرية اميركية في الساعات الأخيرة ان البيت الأبيض اصبح قاب قوسين او ادنى من اتخاذ قرار بالتدخل العسكري في سوريا لصالح الشعب وثورته.

نشاط إنساني

فقد أعلنت لجنة طوارئ الكوارث البريطانية (دي اي سي) عن الحاجة الى مساعدات اضخم بكثير من المساعدات المقدمة حاليا نظرا للتدهور المستمر للوضع الإنساني في سوريا. واشارت الى ان عدد السوريين الذين اجبرهم النزاع الدائر على مغادرة منازلهم قد تجاوز الثلاثة ملايين نسمة (مليونان نزحوا الى مناطق اخرى داخل سوريا واكثر من مليون لجأوا الى الدول المجاورة) لذا فهناك حاجة لنحو 150 مليون جنيه استرليني للإعتناء بهم وتأمين احتياجاتهم.

وقد فتح باب التبرعات منذ الأمس إلا ان الاطلاق الرسمي للحملة سيكون اليوم الخميس حيث ستعمل معظم وسائل الإعلام البريطانية على الترويج للحملة وعلى رأسها شبكة "بي بي سي.". واكدت لجنة الطوارئ ان معظم المنظمات الانسانية الإعضاء فيها يعملون في سوريا وجوارها لكن ليس بوسع هذه المنظمات التكلم بالتفصيل عن طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية تقديمها نظرا لخطورة الوضع الأمني والحرص على سلامة عمال الإغاثة الذين يقومون بواجبهم الانسني لا سيما المنتشرون منهم داخل الأراضي السورية.

وابرز المنظمات الناشطة في سوريا هي "الصليب الأحمر البريطاني" و"سايف ذي تشيلدرن" و"كاير انترناشونال يو كاي" و"كافود" و"اوكسفام" و"الإغاثة الإسلامية" (اسلاميك ريليف). وتقوم منظمة الصليب الاحمر البريطانية بتحويل المساعدات المالية والتقنية الى منظمة الهلال الاحمر العربية السورية التي بدورها تؤمن المساعدات لنحو مليون سوري كل شهر. في حين تسهم المنظمات الأخرى في ايصال المساعدات الى الأماكن الاكثر تضررا في سوريا وتصل مساعداتهم الى نحو 920 الف سوري في مناطق سورية عدة كشمال سوريا ودمشق وحلب وحمص وحماة وادلب بالإضافة الى مساعدات دورية تقدم الى اللاجئين في دول الجوار.

تطورات عسكرية

عسكريا، يبدو ان الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في الصراع سيجبر واشنطن على التدخل في الصراع ليس فقط عبر تسليح الثوار وتدريبهم انما ايضا بوضع خطة استراتيجية ترتكز على غارات جوية ضد اهداف محددة داخل الاراضي السورية.

ففي لقاء مع شبكة "سي ان ان" مساء الثلاثاء قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الاميركي "اذا تأكد نبأ استخدام السلاح الكيميائي في سوريا فهذا يعني ان واشنطن مجبرة اخلاقيا على التحرك. ان النظام السوري يحاول بشتى الوسائل التي يملكها ايقاف تقدم الثوار ميدانيا". اضاف "انا ارجح جدا ان تكون الاسلحة الكيميائية استخدمت فعلا. نحن بحاجة لتأكيد نهائي

بأن هذا حصل فعلا وهذا ما نعمل على التحقق منه. ولكن بالنظر الى كل ما شاهدناه على مدى عام ونصف العام فإن بإمكاني القول ان الاسلحة الكيميائية اما انها جاهزة ومعدة للإطلاق او انها قد استخدمت فعلا".

وتابع رودجرز "انا اعتقد ان دمشق تجاوزت او بصدد تجاوز الخط الاحمر الذي رسمه لها الرئيس الاميركي باراك اوباما عندما حذرها من مغبة استخدام ترسانة الاسلحة الكيميائية التي تملكها في الصراع الدائر. وبالتالي فإن اي تأكيد بان الكيميائي قد استخدم سيحتم على واشنطن التقيد بكلامها". واوضح "اذا كان الامر يحتاج الى ضربة عسكرية محدودة فإننا مجبرون اخلاقيا على القيام بها. لأنه عندها يكون النظام السوري قد تجاوز فعلا الخط الاحمر".

وجاء رأي السيناتورة الديموقراطية المخضرمة دايان فنشتاين مطابقا لرأي رودجرز حين اشارت الى انها "حضرت جلسة تحوي معلومات سرية بشأن التحركات المتعلقة بالسلاح الكيميائي التي يقوم بها النظام السوري. لدينا معلومات غاية في الاهمية والسرية وقد اعطينا توجيهات بان نتوخى الحذر الشديد في كل كلمة نقولها بشأن هذا الموضوع. ان البيت الابيض يجب ان يتخذ بعض القرارات بهذا الصدد". اضافت "ان النظام يزداد بؤسا يوما بعد يوم. ونحن نعلم مكان وجود الاسلحة الكيميائية. ليس بسر ان هذه الاسلحة موجودة فعلا، ونحن نعتقد ان احتمالات استخدامها مرتفعة جدا. ونحن نقترب من الموعد الذي يجب ان يكون فيه البيت الابيض على اهبة الاستعداد للتعامل مع الأمر".

كما اكد الأدميرال الأميركي في حلف الناتو جايمس ستارفيديس ان بعض الدول الاعضاء في الحلف تدرس خططا لتدخل عسكري ما في الأزمة السورية، ولكن اي تدخل عسكري يلتزم به الناتو ينبغي ان يتم كما حصل في ليبيا اي بقرار دولي صادر عن مجلس الامن الدولي.

وكان فريدريك هوف، المستشار السابق للرئيس الاميركي باراك اوباما والذي شغل منصب الموفد الخاص للأزمة السورية حتى ايلول 2012، دعا مطلع الشهر الجاري الإدارة الاميركية الى تدمير نظام بشار الأسد بالتدخل عسكريا في النزاع الدائر عبر غارات تشنها طائرات بدون طيار على اهداف معينة كمدفعية الاسد وسلاحه الجوي.

ويدور كلام هوف في الدائرة نفسها التي رسمها رئيس اركان القوات البريطانية السير دايفيد ريتشاردز منذ كانون الاول 2012 عندما اشار الى ان لندن وضعت مع شركائها خططا للتدخل في حال تدهور الوضع الانساني في سوريا، ولكن في ذلك الوقت لم يكن اوباما موافقا على تنفيذ هذه الخطط رغم محاولات كوادر ادارته السابقة وزيرة الخارجية هيلاري كيلنتون ووزير الدفاع ليون بانيتا اقناعه بأن الوقت قد حان للقيام بهذه الخطوة.

وهكذا تأتي هذه المؤشرات الجديدة بعد الاستخدام المحتمل للكيميائي في سوريا، كي تعطي الدعم الغربي القادم، عسكريا للمعارضة، بعدا جديدا هو احتمال شن غارات جوية وليس فقط تزويد الثوار بالأسلحة النوعية وتدريبهم عليها.

وينتظر صناع القرار في اوروبا اجتماع مجلس خارجية الاتحاد الاوروبي في العاصمة الايرلندية دبلن يومي الجمعة والسبت المقبلين لمعرفة ما اذا كانت بريطانيا وفرنسا ستغردان منفردتين بتسليح الثوار ام ان الدول الـ27 ستصل الى اتفاق يتيح لأي دولة اوروبية راغبة في دعم الثورة السورية عسكريا القيام بذلك.

اجتماعات طارئة لكبار المسؤولين في واشنطن لبحث كيفية التعامل مع الوضع المستجد

واشنطن ترجح أن الأسد استخدم أسلحة كيماوية

الرأي..واشنطن - من حسين عبد الحسين

رجحت مصادر أميركية مطلعة لـ «الراي» أن قوات الرئيس السوري بشار الاسد استخدمت فعلا سلاحا كيماويا في هجوم لها على مواقع للثوار في حلب، اول من امس، في تطور مفاجئ وخارج السياق السياسي لمتابعي الازمة في سورية، استدعى عقد عدد من كبار المسؤولين الاميركيين اجتماعات طارئة للتباحث في كيفية التعامل مع الوضع المستجد.

وتزامن ذلك مع موقف أميركي لافت آخر، اذ أعلن القائد الأعلى للقوات الأميركية في أوروبا الاميرال جيمس ستافريدس ان بعض دول الحلف تنوي بشكل فردي القيام بعمل عسكري للقضاء على الدفاعات الجوية السورية، لكن اي تحرك للحلف بمجمله سيتبع «ما حصل في ليبيا».

وتضمنت الاجتماعات الاميركية لقاءات مغلقة بين مسؤولين كبار في وكالات الاستخبارات، من جهة، ومسؤولين في الحكومة واعضاء في لجان الاستخبارات في الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، اطلع فيها مسؤولو الاستخبارات زملاءهم في الحكومة واعضاء الكونغرس على المعلومات المتوافرة لديهم في هذا الخصوص.

وقالت مصادر اميركية متابعة ان ابرز دلائل وقوع الهجوم الكيماوي جاءت من النظام نفسه، الذي كان سباقا في تأكيد حدوثه على لسان مسؤوليه وعبر وسائل اعلامه، بغض النظر عن هوية مستخدمي السلاح، التي يزعم نظام الاسد انها مجموعات تابعة للثوار، في حين ان الولايات المتحدة تحتاج اسبوعا لتأكيد وقوع هجوم كيماوي.

تلت تصريحات مسؤولي الاسد تصريحات روسية تعتقد المصادر الاميركية انها استباق لاي ادانة دولية ممكنة، او تحرك عسكري دولي ضد النظام، على اثر الهجوم الكيماوي الذي وقع في منطقة خان العسل في مدينة حلب.

وقالت المصادر الاميركية لـ «الراي» ان الروس «يعرفون انه لا مقدرة لدى قوة غير نظامية كثوار سورية في استخدام اسلحة كيماوية»، وان «استخدام هذه الاسلحة يحتاج الى خبرات غير متوفرة عادة خارج الجيوش النظامية».

ومساء اول من امس، اطل رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس النائب الجمهوري عن ولاية ميشيغان مايك روجرز على شبكة «سي ان ان» ليقول ان «هناك امكانية عالية للاعتقاد انه تم استخدام اسلحة كيماوية». وقال روجرز: «نحتاج الى التحقق نهائيا، ولكن بالنظر لما نعرفه على مدى العام والنصف الماضية، من الممكن ان استنتج ان (الاسلحة الكيماوية) هي في وضعية جاهزة للاستخدام، او تم في الواقع استخدامها».

بدورها، قالت رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ دايات فاينستين انه «على البيت الابيض القيام ببعض القرارات في هذه الناحية»، مضيفة ان نظام الاسد «اصابه اليأس. ونحن نعرف اين هي الاسلحة الكيماوية، وليس سرا انها هناك، واعتقد ان الامكانية عالية اننا ذاهبون في اتجاه اوقات مظلمة جدا».

وقال السفير الاميركي لدى دمشق روبرت فورد انه لا يوجد دليل حتى الآن يدعم التقارير عن استخدام اسلحة كيماوية، مضيفا في شهادة امام مجلس النواب: «لكنني اريد تأكيد اننا ندرس تلك التقارير بعناية بالغة». واوضح انه ستكون هناك عواقب على الحكومة السورية اذا ثبت استخدامها اسلحة كيماوية لكنه لم يوضح تلك العواقب.

ومازالت دوائر الاستخبارات الاميركية تعمل، بمفردها وبالتنسيق مع نظيرتها الاوروبية والشرق اوسطية، على تأكيد واقعة استخدام الكيماوي، في وقت كان الرئيس باراك اوباما على متن طائرته الرئاسية متجها الى اسرائيل في زيارة رسمية.

وكان لافتا ان اوباما اخذ معه، على متن طائرته، عضو الكونغرس الديموقراطي عضو لجنة الشؤون الخارجية اليوت انغل، الذي يعتبر من ابرز الداعمين للمعارضة السورية والمؤيدين للتدخل الاميركي للاطاحة بالاسد ونظامه. كذلك يعتبر انغل من عرابي قانون «محاسبة سورية وسيادة لبنان» الصادر في العام 2003.

وتأتي كل التطورات والانقلاب في المزاج الاميركي لمصلحة التدخل في سورية في وقت دعا رئيس لجنة الشؤون المسلحة في مجلس الشيوخ كارل ليفين الى قيام اميركا بفرض حظر جوي على قوات الاسد. ليفين، الذي كان اعلن نيته عدم الترشح الى ولاية جديدة في العام 2016، قال: «اعتقد انه حان الوقت لنقوم بمجهود عسكري يتضمن تدمير الدفاعات الجوية السورية.

اما الرجل الثاني من الجمهوريين في مجلس الشيوخ لندسي غراهام، فذهب ابعد من زميله ليفين بالقول، في مقابلة اجرتها معه مجلة «فورين بوليسي» انه يدعم التدخل الاميركي في سورية، حتى لو كان ذلك يعني «جزمات عسكرية اميركية على الارض السورية».

قالت إنها تدرس المزاعم حول استخدام الأسلحة الكيماوية ورفضت اتهام المعارضة

واشنطن: دول أطلسية تنوي بشكل فردي القضاء على الدفاعات الجوية السورية

الرأي..واشنطن، بروكسل، تل ابيب، نيويورك - وكالات - أعلن القائد الأعلى للقوات الأميركية في أوروبا الاميرال جيمس ستافريدس ان بعض دول الحلف تنوي بشكل فردي القيام بعمل عسكري للقضاء على الدفاعات الجوية السورية، لكن اي تحرك للحلف بمجمله سيتبع «ما حصل في ليبيا»، وذلك تزامنا مع إعلان واشنطن انها تدرس مزاعم استخدام اسلحة كيماوية في سورية ورفضها في الوقت نفسه اتهامات النظام بأن المعارضة هي استخدمت مثل هذه الاسلحة.

وردا على سؤال لرئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي، اجاب الاميرال ستافريدس بـ «نعم» على السؤال لمعرفة ما اذا كان بعض الدول يتحدث عن امكانية القضاء على الدفاعات الجوية السورية.

واضاف: «لكن الحلف اتخذ القرار بانه سيتبع المثال الذي اعتمده بالنسبة لليبيا» في العام 2011 حيث تدخل على اساس قرار من مجلس الامن ودعم دول في المنطقة وموافقة الدول الـ 28 الاعضاء في الحلف الاطلسي.

وقال: «نحن مستعدون في حال طلب منا القيام بما قمنا به في ليبيا»، موضحا انه حتى الان فان الاعمال التي تنوي دول اعضاء في الحلف القيام بها ستكون على اساس وطني.

وتابع ستافريدس ان «الوضع في سورية من سيء الى اسوأ: 70 الف قتيل ومليون لاجيء اضطروا الى الفرار من البلاد ونحو 2.5 مليون نازح داخل البلاد ولا توجد نهاية لهذه الحرب الاهلية الوحشية».

واعتبر ان مساعدة المعارضين السوريين «ستساعد على الخروج من المأزق ووضع حد لنظام الاسد»، موضحا ان الامر يتعلق بـ «رأي شخصي».

وكان الامين العام للحلف الاطلسي اندرس فوغ راسموسن قد اعلن الاثنين ان الحلف لا يريد الدخول في الجدال القائم حول تسليح المعارضة السورية، مكررا رغبته في ابقاء الحلف خارج النزاع السوري.

وجاءت هذه التصريحات حول إمكانية التدخل في سورية، غداة التقارير حول استخدام الاسلحة الكيماوية في شمال البلاد.

وقال الناطق باسم البيت الابيض جاي كارني للصحافيين: «ندرس باهتمام مزاعم استخدام اسلحة كيماوية.. نقيمها»، مضيفا: «ليس لدينا دليل يؤكد الاتهام بأن المعارضة استخدمت اسلحة كيماوية».

وتابع: «نحن نرتاب جدا في نظام فقد مصداقيته بالكامل ونحذر النظام ايضا من توجيه هذه الاشكال من الاتهامات كذريعة او غطاء من اي نوع لاستخدامه اسلحة كيماوية».

وعبَّر اثنان من المشرعين الاميركيين عن القلق بعد أن أحاطهما مسؤولو حكومة الرئيس باراك أوباما علما بان الوضع في سورية، لكنهما أشارا الى أن أنباء استخدام الحكومة السورية أسلحة كيماوية لم تتأكد.

وقالت السناتور الديموقراطية ديان فينشتاين التي ترأس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بعد جلسة احاطة مغلقة لشبكة «سي ان ان»: «انه أمر خطير وقد يتطلب اتخاذ اجراء ما».

واضافت: «أعتقد أنه يجب على البيت الابيض أن ينجز تقييما وأن يصدر بيانا لايضاح ما ستفعله الولايات المتحدة».

وقال النائب الجمهوري مايك روجزر الذي يرأس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب لـ «سي ان ان»: «هل أعتقد انهم جهزوا الاسلحة وربما استخدموها. نعم، ومع ذلك فاننا لا نعرف على وجه اليقين. وأعتقد أن هذا سيتم خلال ساعات ان لم يكن أياما».

واوضح المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل: «ليست لدي معلومات في الوقت الراهن لتأكيد اي مزاعم باستخدام اسلحة كيماوية في سورية»، مضيفا ان «استخدام اسلحة كيماوية في سورية سيكون امرا مؤسفا».

وكرر كارني ما قاله الرئيس باراك أوباما من انه ستكون هناك عواقب اذا استخدمت اسلحة كيماوية وان حكومة الرئيس بشار الاسد ستتحمل مسؤولية ذلك.

وقال كارني ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق من احتمال أن يفكر الاسد في استخدام الاسلحة الكيماوية اذا «تراخت قبضته على السلطة بشكل متزايد ووجد أن تصعيد العنف بالوسائل التقليدية غير كاف»، مضيفا: «هذا مبعث قلق بالغ».

وأوضح ان الموقف الاميركي لم يتغير من حيث الاقتصار في مساعدة المعارضة السورية على المواد غير الفتاكة، مشيرا الى ان: «موقفنا كان ولا يزال عدم امداد المعارضة بمساعدة فتاكة».

من ناحية ثانية، قالت مصادر أمنية إسرائيلية إن لدى إسرائيل معلومات تفيد بأن أسلحة كيماوية «استخدمت فعلا» في سورية.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أنه «لم يتضح بعد ما إذا كان قد تم استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام أو المعارضة».

وفي نيويورك، اكد الامين العام للامم المتحدة بان كي مون انه يستعد لاستخدام آلية للامم المتحدة للتحقيق في استعمال الاسلحة الكيماوية اذا طلبت احدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة منه ذلك دون الحاجة الى موافقة مجلس الامن حيث يمكن ان تستخدم روسيا والصين حق النقض.

وذكر مسؤول في الامم المتحدة لوكالة «كونا» نقلا عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ان آلية بان كي مون لاجراء تحقيقات فورية ردا على الادعاءات المتعلقة بامكانية استعمال الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والسامة وضعت في اواخر الثمانينات.

واضاف انه «وفقا لهذه الآلية يصرح للأمين العام للأمم المتحدة بطلب من احدى الدول الاعضاء اجراء تحقيق وارسال فريق لتقصي الحقائق الى موقع الحادث المزعوم وتقديم تقرير الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة».

واوضح ان هذه الآلية تؤكد بطريقة موضوعية وعلمية الحقائق المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لبروتوكول جنيف للعام 1925 الذي يحظر استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية او القواعد الاخرى ذات الصلة بالقانون الدولي العرفي.

من جانبه، ذكر المتحدث باسم الامين العام للامم المتحدة مارتن نيسيركي في بيان ان «بان كي مون لا يزال مقتنعا بأن استخدام الاسلحة الكيماوية من جانب اي طرف تحت اي ظرف من الظروف من شأنه ان يشكل جريمة شنيعة».

وأكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية أحمد اوزومجو ان المنظمة تراقب الوضع في سورية بعد صدور أنباء عن استخدامها ضد المدنيين.

وأوضح ان بان كي مون، أكد دعمه القوي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التي «تراقب تطورات الوضع عن كثب على ارض الواقع».

«الائتلاف»: مستعدون لاستقبال لجنة تحقيق

طرفا الأزمة يطالبان المجتمع الدولي بالتحرك رداً على استخدام «الكيماوي»

بيروت - ا ف ب - طالبت كل من دمشق والمعارضة السورية المجتمع الدولي بالتحرك اثر هجوم بصاروخ مزود مواد كيماوية في ريف حلب، ما ادى الى مقتل 31 شخصا بحسب حصيلة رسمية، وتبادل طرفا النزاع المسؤولية عنه.

ودان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في بيان «هذا الهجوم اليائس»، محملا نظام الرئيس بشار الاسد «المسؤولية الكاملة» عنه، ومطالبا «بفتح تحقيق دولي وارسال لجنة تحقيق تزور الموقع».

واكد الائتلاف «استعداد الحكومة السورية الموقتة» التي من المقرر تشكيلها بعد تعيين غسان هيتو رئيسا لها قبل يومين، لاستقبال «لجنة التحقيق الدولية على الارض السورية، مع ضمان دخول آمن لمعاينة الموقعين وأخذ العينات وإجراء التحقيق على أرض الواقع تمهيدا لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة».

واتهم الائتلاف النظام باستخدام السلاح الكيماوي «في منطقتي خان العسل بحلب والعتيبة بريف دمشق صباح الثلاثاء»، مشيرا الى ان هذه الاسلحة «محرمة دوليا ويمنع استخدامها في الحروب ضد الاعداء، ولكن جميع الدلائل المتوافرة بين ايدينا الآن تشير الى تورط نظام الاسد باستخدامها ضد ابناء الشعب السوري».

وفي المقابل، اعتبرت وزارة الخارجية السورية في رسالتين بعثت بهما الثلاثاء الى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ورئيس مجلس الامن الدولي ان «تقاعس المجتمع الدولي عن التحرك لمعالجة تطورات الوضع الذي سبق لها التحذير منه (...) هو الذي شجع تلك المجموعات الارهابية على المضي قدما في ارتكاب جريمتها النكراء».

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي «بالتحرك بشكل جاد وحازم لمنع هذه المجموعات الارهابية من الاستمرار بارتكاب جرائمها الخطرة ضد ابناء الشعب السوري»، وذلك عبر الحد من الدعم «المالي والعسكري واللوجستي والسياسي والاعلامي الذي تقدمه الدول الداعمة لهذه المجموعات الارهابية، ولا سيما تركيا وقطر وبعض الدول العربية».

وجددت الخارجية «التزاماتها التي اعلنتها عشرات المرات عبر الاطر الديبلوماسية وبصورة علنية (...) بانها لن تستخدم هذه الاسلحة الكيميائية، ان وجدت، ضد شعبها».

وزير الخارجية إلى نتيجة مفادها أنه «لا بد من حسم عسكري».. أميركا في طريقها إلى «الغوص» في سورية

الرأي.. واشنطن - من حسين عبدالحسين

نقل مقربون من وزير الخارجية الأميركي جون كيري قوله ان الرئيس السوري بشار الاسد «يعتقد ان بامكانه ان يقتل المارد الذي خرج من القمقم، وان يعيد جثته الى داخل القمقم». ويشي هذا القول بأن كيري تراجع اخيرا عن فكرته القائلة بأنه يمكن «تغيير رأي» الاسد، وحمله على القبول بمفاوضات بين نظامه والثوار، وتاليا الخروج من الحكم سلميا.

يأتي هذا الوصف في وقت بدأت كل المؤشرات السياسية داخل واشنطن تدل على انقلاب في مزاج صانعي القرار في السياسة الخارجية، فوزير الدفاع تشاك هيغل ينوي العودة الى العمل على نصب الدرع الصاروخية في دول اوروبا الشرقية، رغم ان الرئيس باراك اوباما كان قد تراجع عن الخطة إبان تسلمه الحكم مطلع العام 2009 في خطوة كانت مصممة لاستعادة الصداقة مع الروس.

ولم يساهم الموقف الروسي المعرقل لخروج الاسد من الحكم في تعزيز الصداقة التي كانت تطلبها واشنطن مع موسكو، بل توصل الاميركيون الى نتيجة مفادها ان الروس يحاولون تشتيت الاحباط داخل روسيا الى مواضيع دولية عن طريق بهلوانيات كلامية في السياسة الخارجية واستعراضات عبر التصريحات.

ويبدو ان انقلاب موقف وزارة الدفاع وهيغل يتزامن مع انقلاب في اعتقاد كيري حول قضايا متعددة، منها الوضع في سورية، وتوصل وزير الخارجية الى نتيجة مفادها انه «لا بد من حسم عسكري»، وان الحري بالولايات المتحدة، بدلا من اضاعة الوقت في محاولة توجيه الصراع، المشاركة في صناعة عواقبه ونتائجه.

هذه التحولات داخل واشنطن دفعت فرد هوف، الديبلوماسي المعني بالشأن السوري والخارج للتو من وزارة الخارجية الى «مركز رفيق الحريري» للابحاث التابع لـ «مجلس الاطلسي»، الى اعتبار ان اميركا في طريقها للغوص في سورية، وان تورطها صار حتميا ولا يمكن وقفه.

وتساءل هوف في دراسة موجزة نشرها المركز: «هل الازمة في سورية تضعنا على منحدر زلق؟» واجاب: «نعم، لقد حصل ذلك، و(الرئيس باراك) أوباما ليس مغفلا عندما يتصور اننا نقف على منزلق ينتهي بتماسيح جائعة في آخره».

واضاف الديبلوماسي السابق ان ما قد لا يعرفه اوباما هو ان اميركا صارت تقف على المنزلق اصلا، وانه على الرغم من تفاديه الغوص في سورية في تصريحه في اغسطس 2011، عندما طلب من الاسد ان «يحيد عن الطريق ليفتح المجال امام الاصلاح»، الا ان اوباما «سيجد نفسه مجبرا على قبول حقيقة ان طبيعة الصراع في سورية تضعه على هذا المنحدر شاء ذلك

ام ابى».

وتابع هوف: «رغم قواه ومهارته كقائد أعلى للقوات المسلحة، اوباما يقف اصلا على المنحدر ويميل الى الاسفل».

وانتقد هوف الاسد بشدة قائلا: انه عرّض أمن الدول المجاورة له الى الخطر، «ربما لانه اعتقد انهم سيدعمون حملته للحكم من خلال الارهاب». وكتب هوف: «وحده (رئيس حكومة العراق) نوري المالكي ابتلع الطعم القاتل، والمالكي هو رجل لطالما اطلق عليه الاسد ومساعدوه اسم كلب».

في سياق متصل، اعتبر المسؤول السابق في الاستخبارات العسكرية جوزف هوليداي ان انتصار الثوار السوريين على قوات الاسد في مدينة الرقة الشمالية «انجاز كبير». وكتب الخبير في «معهد دراسة الحرب» انه «حتى سقوط الرقة، كان الاسد نجح في منع استيلاء الثوار على اي واحدة من مدن سورية الرئيسية».

الا انه من الناحية العسكرية، عزا هوليداي انتصار الثوار في الرقة «الى انقلاب في ولاءات زعماء القبائل والوجود المتدني لقوات الاسد، اكثر من كونه انتصارا عسكريا للثوار بشكل مطلق». ولفت الى انه عقب خسارته الرقة، عمد الاسد الى شن غارات جوية ضد المناطق الآهلة بالسكان، ما يدل على انه يستخدم مقاتلاته لانزال العقاب بالمدنيين لا لاسباب عسكرية او لدعم قواته على الارض.

وتابع هوليداي بالقول ان سيطرة الثوار على الرقة «ستمتحن مقدرتهم على ممارسة الحكم وان معاملتهم للموالين ولمجموعات الاقليات سيكون لها انعكاسات اساسية على امكانية وقف اطلاق النار والتسويات السياسية في المستقبل».

على ان الخبير الاميركي لم يبد الكثير من التفاؤل في هذا المجال، اذ لفت الى ان فيديوهات عديدة من موقع «يوتيوب» اظهرت «مجموعات الثوار وقد اعتقلت القوات الموالية للأسد، واعدمتهم في ساحات عامة، وجرت جثثهم عبر الشوارع، كما هاجم الثوار مواقع مقدسة للشيعة عدة، بما فيها تفجير مقام (الصحابي) عمار بن ياسر شمال مدينة الرقة».

دمشق والمعارضة تطلبان تحقيقاً دولياً في «الكيماوي»

واشنطن - جويس كرم

نيويورك، لندن، اسطنبول، موسكو - «الحياة»، رويترز، ا ف ب - زادت الاتهامات المتعلقة باستخدام اسلحة كيماوية في خان العسل قرب مدينة حلب من القلق الدولي حيال تطور الاوضاع الميدانية في سورية. بينما ابدت موسكو على لسان نائب وزير الخارجية غينادي غاتيلوف شكوكها في استخدامها، وقال ان حكومته لا تملك «ادلة دامغة» على ذلك، نافياً بذلك صحة الرواية السورية التي استندت اليها موسكو لاتهام المعارضة باستخدام «الكيماوي» في القصف.

وفي حين دعا كل من الحكومة السورية والمعارضة ممثلة بـ «الائتلاف الوطني» الى تشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد هوية المسؤولين عن القصف المزعوم، تعاملت مختلف الاطراف مع اللجوء الى السلاح الكيماوي كاحتمال ممكن. وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون امام مجلس العموم إن التقارير عن هجوم بالأسلحة الكيماوية تعزز الدعوة الى تخفيف الحظر على الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على سورية، وحذر من أن التقاعس عن تخفيف الحظر قد يؤدي إلى مجازر على النحو الذي شهده العالم في البوسنة.

وطلب وزير الخارجية السوري وليد المعلم رسمياً من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إيفاد «بعثة فنية متخصصة ومحايدة» للتحقيق في «ارتكاب المجموعات الإرهابية المسلحة جريمة استخدام أسلحة كيماوية في منطقة خان العسل في ريف حلب». وطلب المعلم في الرسالة «العاجلة» مساعدة الأمين العام في تشكيل البعثة وإيفادها «على أن تقتصر مهمتها على التحقيق في هذه الحادثة». وقال إن «المجموعات الإرهابية أطلقت صاروخاً من منطقة كفر داعل باتجاه خان العسل سقط في منطقة يقطنها مدنيون وعلى مسافة 300 متر من مكان تواجد عناصر الجيش السوري». وأضاف أن «انفجار الصاروخ سبب دخاناً كثيفاً أدى الى حالات إغماء مباشرة ومقتل 25 وجرح أكثر من 110 بين مدني وعسكري .«وكرر ان الحكومة السورية «لن تستخدم الأسلحة الكيماوية إن وجدت لديها ضد شعبها تحت أي ظرف» وأنها «متقيدة بالتزاماتها القانونية التي صادقت عليها في هذا المجال». وإضافة الى صفته كوزير للخارجية وقع المعلم الرسالة بصفة نائب رئيس مجلس الوزراء.

واتهم مندوب سورية لدى الامم المتحدة بشار الجعفري «جبهة النصرة «ومجموعات مرتبطة بتنظيم «القاعدة» بالسيطرة على معمل مواد كيماوية، وهي تصنع من مواده أسلحة كيماوية في مدينة غازي عنتاب التركية.

غير ان نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف قال، على حسابه على تويتر، ان «قصة استخدام اسلحة كيماوية (في سورية) يجب ان تخضع لتحقيق دقيق .ليس هناك في الوقت الراهن ادلة دامغة». وكانت وزارة الخارجية الروسية نقلت اول من امس معلومات «وردت من دمشق» مفادها ان مقاتلي المعارضة استخدموا اسلحة كيمياوية.

واجرى بان الذي شدد على أن «استخدام أي طرف في سورية أسلحة كيماوية تحت أي ظرف سيشكل جريمة شنيعة»، محادثة هاتفية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية أحمد أوزومشو «أعرب خلالها عن القلق البالغ حول ادعاءات استخدام أسلحة كيماوية في سورية.«

كما طالب «الائتلاف الوطني السوري» أمس بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتحري تفاصيل الهجوم على منطقة خان العسل وابدى استعداده للتعاون معها، وحمّل النظام «المسؤولية الكاملة» عن الهجومين المنفصلين في خان العسل وفي العتيبة قرب دمشق. وجاء في بيان اصدره «الائتلاف» ان «جميع الدلائل المتوافرة بين أيدينا الآن تشير إلى تورط نظام الأسد باستخدامها (المواد الكيماوية) ضد أبناء الشعب السوري، وتفيد الشهادات والصور الأولية باستخدامه تلك الأسلحة المحرمة دولياً التي يرقى استخدامه لها إلى جريمة ضد الإنسانية لا شبهة فيها.«

وأكد السفير الأميركي روبرت فورد في جلسة استماع أمام الكونغرس أنه «لا توجد أدلة بعد على استخدام أسلحة كيماوية في سورية الثلثاء»، لكنه حذر من إمكان لجوء الأسد إليها «مع ازدياد الخناق عليه». وقال إن «التوازن العسكري بدأ ينقلب ضد النظام»، مشيراً إلى أنه التقى أكثر من مرة مع قائد «الجيش الحر» اللواء سليم إدريس.

في غضون ذلك، اعلنت 12 شخصية بارزة في «الائتلاف الوطني» تعليق عضويتها احتجاجاً على انتخاب غسان هيتو رئيساً للحكومة السورية الموقتة، ومن بين هذه الشخصيات نائبة الرئيس سهير الاتاسي وكمال اللبواني والناطق باسم »الائتلاف» وليد البني. لكن رئيس «الائتلاف» معاذ الخطيب، كتب على صفحته على «فايسبوك» امس ان ما يعرفه عن هيتو انه «رجل ذو كفاءة عالية ومستقيم في حياته ويحب وطنه بشغف» وانه «انسان متواضع». وقالت مصادر في المعارضة السورية لـ»الحياة» في لندن، إن هيتو سيزور حلب في الأيام المقبلة، وإنه يعتزم تشكيل حكومة خلال شهر تضم نحو عشر حقائب أساسية، بينها حقيبتا الدفاع والداخلية.

ميدانيا، اعلنت «الهيئة العامة للثورة» أن قوات «الجيش الحر» تمكنت من السيطرة على مبنى المخابرات الجوية ومقر للشرطة في بلدة خان أرنبة التابعة للقنيطرة في الجولان قرب القسم المحتل منه. وبث معارضون فيديو لقصف مبنى فرع للمخابرات الجوية في حرستا قرب دمشق، وشوهد حريق نتيجة القصف. كما تحدثت المعارضة عن اسقاط طائرة حربية في دير الزور في شمال شرقي البلاد .وتجدد القصف من قبل قوات النظام على مدينة معرة النعمان في ريف إدلب في شمال غربي سورية. وتحدثت المعارضة عن سيطرتها على الجامع العمري ذي الدلالة الرمزية في درعا البلد في جنوب سورية، مشيرة الى ان «الجيش الحر» بدأ بـ«توسيع» عملياته العسكرية.

بان كي مون: الأزمة السورية تهدد مستقبل «أندوف» وتضر باستقرار الجولان وتقود إلى تصعيد مع إسرائيل

نيويورك - «الحياة«

كشف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في تقرير إلى مجلس الأمن، أن قوة «أندوف» الدولية في الجولان تتعرض لاعتداءات مسلحة متكررة، لم يُعلن منها سوى احتجاز 21 من جنود كتيبتها الفيليبينية الشهر الماضي، وهو ما يهدد بقاءها برمته.

ووجّه تحذيراً شديد اللهجة إلى مجلس الأمن، بأن التصعيد العسكري بين الجيش السوري والمعارضة المسلحة «ينطوي على احتمال تصعيد التوتر بين سورية وإسرائيل وتقويض وقف إطلاق النار بين البلدين واستقرار المنطقة.«

وأكد في تقرير عن عمل بعثة مراقبة اتفاق فك الاشتباك في الجولان)أندوف)، أن سحب دول جنودها من البعثة أدى إلى تراجع قدرات «أندوف « العملانية وتسبب في انسحابها من نقاط تمركز وتقليص تحركاتها الميدانية.

وقال بان إن الجيش السوري «انتهك اتفاقية فك الاشتباك بنشر قوات وآليات غير مرخص لها» في منطقة الفصل، مذكّراً «السلطات السورية بالتزاماتها بوقف أنشطة قواتها المسلحة» هناك، ودعاها الى «وقف إطلاق النار من المنطقة والتزام ما تم الاتفاق في شانه.«

وأضاف أن «أندوف شهدت حركة مستمرة، من عبور أشخاص غير محددي الهوية، بعضهم مسلح، عبر الحدود بين لبنان وسورية في القسم الشمالي من منطقة الفصل»، لافتاً إلى أن عدد هؤلاء «ازداد منذ بداية كانون الثاني (يناير (وبوتيرة أعلى.«

وأعلن بان، في التقرير الذي سيناقشه مجلس الأمن الثلثاء المقبل، أن عديد أندوف حالياً هو 1008 جندياً بينهم 374 من النمسا و343 من الفيليبين و194 من الهند و97 من كرواتيا، وقال إن كرواتيا أبلغت الأمم المتحدة في 28 شباط)فبراير) قرارها «سحب كل جنودها من أندوف بسبب تدهور الوضع الأمني»، وإن الوحدة الكرواتية أوقفت كل تحركاتها منذ 27 شباط (فبراير). وكانت اليابان سحبت وحدتها من البعثة (46 جندياً) نهاية العام الماضي، ما «أثر في أداء عمليات النقل والهندسة والقدرات اللوجستية لأندوف»، وأعلن أن «إيجاد بديل عن الكتيبة اليابانية جار الآن». وقال بان إن أندوف «تعتزم في ضوء انسحاب الوحدة الكرواتية الوشيك إغلاق مواقع في الجانب السوري من المنطقة الفاصلة، ونقل تركيزها من مهمات الدوريات والمراقبة إلى الاتصال وكتابة التقارير.«

وأبلغ المجلس أن أندوف «علقت عملياتها المتحركة والدوريات الليلية في الجانب السوري وأغلقت نقطتي التمركز 58 و80 – أ وقرب قرية جملة.«

وقال إن «ازدياد المخاطر يتهدد قوة الأمم المتحدة، وفق ما أكدته الأحداث» في الشهور الثلاثة الأخيرة، ودعا «كل الأطراف الى احترام حرية حركة أندوف وسلامة عناصرها وأمنهم.«

ووفق التقرير، «تعرضت أندوف إلى 7 اعتداءات خلال الشهور الثلاثة الماضية»، وأن سيارتين تابعتين لها أصيبتا برشقات نارية في حادثين منفصلين، كما أن «عناصر مسلحة اقتحمت نقطة المراقبة 52 في 28 شباط (فبراير) وسرقت معدات منها.«

وفي شأن احتجاز 21 جندياً فيليبينياً في قرية جملة في 6 شباط (فبراير (قال بان: «كانوا عائدين من مهمة إمداد عادية»، وأوقفوا واحتجزوا لثلاثة أيام من مجموعة عرفت عن نفسها بأنها من «كتائب شهداء اليرموك» بعدما «أخذت مفاتيح عرباتهم». وأضاف أن المجموعة «طالبت بأن يسحب الجيش السوري معداته الثقيلة 20 كيلومتراً» بعيداً من البلدة، مشيراً إلى أن عربات الجنود الأربع «لم تسترد بعد.«

وأضاف أن «المعارضة السورية أوقفت دوريتين أخريين في خان عيشة وحضر، وصادرت عربات وأسلحة»، فيما «أوقف الجيش السوري دورية لمدة ساعة عند حاجز قرب قرية جاسم.«

وقال إن رشقات وقذائف سقطت على مقربة من أفراد أندوف ومواقعهم «واضطرتهم الى الاختباء في ملاجئ». وأوضح أن القصف تم باستخدام المدفعية والهاون والدبابات والأسلحة الرشاشة ومضادات الطائرات باتجاه قرى جباتا وطرنجة وعوفنية والحراي والقنيطرة وجبا وبير عجم وبريقة بشكل يومي «وتجري اشتباكات مستمرة في مناطق خان عرنابة والبعث والحميدية الجديدة، غالباً على طول خط طريق إمداد أندوف الرئيسي.«

وقال إن المراقبين الدوليين «يتعرضون لعراقيل في تحركاتهم في المنطقتين الوسطى والجنوبية في الجانب السوري من منطقة الفصل بسبب الاشتباكات، كما منعت السلطات السورية دخولهم إلى قرى الشراجة والحرة وجاسم وكناكر ونمير ونوى وتاصل لأسباب قالت إنها تتعلق بسلامتهم.«

وفي الوقت ذاته، قال بان إن «الجيش الإسرائيلي انتهك اتفاق فك الاشتباك مراراً بتحليق طائراته فوق منطقة الفصل ودخول المنطقة من قبل جنود إسرائيليين راجلين». وأضاف أن الجيش الإسرائيلي «عزز تواجده على طول السياج الفاصل خلال العمليات الأمنية السورية كإجراء احترازي»، وأقام «عوائق جديدة على السياج لمنع العبور.«

وقال إن أندوف ستضطر الى «استخدام ميناء (مطار) بديل لإمداد عناصرها وتبديلهم»، ملمحاً الى إسرائيل من دون أن يسميها. وأوضح أن «الوصول إلى المنطقة من لبنان أو الأردن لا يمكن ضمانه»، مشيراً الى أن استخدام مطار دمشق الدولي لم يعد ممكناً، وأنه «من الضروري لأندوف استخدام ميناء موقت لأغراض النقل والتبديل والإمداد.«

وأعلن أن «ناقلات جند مدرعة أُرسلت إلى أندوف وتم تزويد جنودها بعدة حماية فردية وبقدرات أمنية مدنية تضم عناصر حماية من الأمانة العامة وبعثات حفظ السلام في المنطقة.«

وذكّر بان بأن «المسؤولية الأساسية عن سلامة عناصر القوة الدولية وأمنهم في الجانب السوري تقع على عاتق الحكومة السورية»، ودعا «الدول ذات التأثير على مجموعات المعارضة والأطراف الفاعلين» إلى التأكيد على «أهمية ضمان حرية حركة أندوف وسلامة عناصرها». كما دعا مجلس الأمن إلى «ممارسة نفوذه ليحمل الأطراف المعنيين على ضمان عمل أندوف بحرية وأمن في منطقة عملياتها.«

وأوصى المجلس بضرورة أن «تمتلك أندوف كل الوسائل الضرورية لأداء مهمتها بسلامة وأمن، وهو ما تعتمد عليه الدول المساهمة لمواصلة مشاركتها في البعثة.«

وختم بأن «لديه ملء الثقة بأن أندوف ستواصل أداء مهمتها بفعالية.«

وتنتهي ولاية أندوف الحالية في 30 حزيران (يونيو) المقبل، وتحتاج منذ تأسيسها عام 1974 إلى قرار من مجلس الأمن لتجديدها كل ستة أشهر.

هيتو يستعد لزيارة حلب وتشكيل حكومة عِشرية

لندن - «الحياة«

قالت مصادر في المعارضة السورية لـ»الحياة» في لندن، إن رئيس الحكومة المكلف غسان هيتو سيزور حلب في الأيام المقبلة، وإنه يعتزم خلال شهر تشكيل حكومة تضم نحو عشر حقائب أساسية، بينها حقيبتا الدفاع والداخلية، وقد يترك وزارة الخارجية لرئيس «الائتلاف الوطني السوري» معاذ الخطيب.

وكان «الائتلاف» انتخب هيتو رئيساً للحكومة بغالبية 35 صوتاً من اصل 49 شاركوا في الاقتراع، متغلباً على مرشحين آخرين، هما وزير الزراعة الأسبق أسعد مصطفى والخبير الاقتصادي أسامة القاضي.

وعلمت «الحياة» أن هيتو حظي بدعم كتلتي «المجلس الوطني» والمجالس المحلية، (الإخوان) والأمين العام لـ «الائتلاف» مصطفى صباغ، مقابل «تحفظ « من قبل «الإخوان» على مصطفى بسبب دوره بعد أحداث الثمانينات في حماة وسط سورية.

وقالت مصادر لـ»الحياة» إن «بين الأسباب الرئيسية التي تم على أساسها اختيار هيتو، أنه غير مسيس ولعب دوراً بارزاً في وحدة تنسيق الدعم الإنساني» التي كانت تعتبر قناة الدعم بين الدول المانحة و»الائتلاف.«

وكانت مصادر ديبلوماسية غربية قالت لـ «الحياة» إن ديبلوماسيَين، بريطاني وفرنسي، عُينا مستشارين لدى «وحدة التنسيق.«

وأوضحت مصادر المعارضة السورية إن «التحدي الأول» الذي يواجه هيتو سيتمثل بزيارته إلى شمال سورية، على أن يتبعها ببدء عملية تشكيل حكومة موقتة، تضم حقائب الطاقة والصحة والتعليم والدفاع والداخلية والجمارك واللاجئين والمساعدات الإنسانية والإدارة المحلية والمصالحة، مع احتمال أن يكون وزير الدفاع «مدنياً يشرف على عمل هيئة الأركان»

برئاسة اللواء سليم إدريس .وأشارت إلى أن الحكومة الموقتة ستعكس التركيبة الإثنية والمناطقية والدينية في سورية. وقالت «إن هيتو سيعمل من مكتب داخل الأراضي السورية وبالقرب من الحدود مع تركيا.«

ورأت المصادر أن «الائتلاف» يعمل بمطلب الجامعة العربية المتمثل بتشكيل »هيئة تنفيذية» لتسلم مقعد سورية في القمة العربية المقررة في الدوحة في 26 الشهر الجاري، وأن تشكيل الحكومة ليس شرطاً يسبق ذلك.

وتوقعت أن يحضر الخطيب وهيتو القمة العربية، على أن ترفع القمة كتاباً إلى الأمم المتحدة لإعطاء مقعد سورية إلى «الائتلاف». وأملت بـ «موقف إيجابي» في نيويورك «على أساس» أن 137 دولة في الأمم المتحدة اعترفت بـ »الائتلاف»، مع إشارتها إلى أن بكين وموسكو «تضغطان ضد ذلك.«

وأوضحت المصادر أن «الائتلاف» سمى هيتو رئيساً لحكومة «موقتة» وليس »انتقالية»، لترك الباب مفتوحاً أمام تشكيل الحكومة الانتقالية لـ»التفاوض «مع النظام «شرط أن تسفر المفاوضات عن تنحي النظام.«

وأشارت إلى أن الخطوة الأخيرة «تحظى بدعم عدد من الدول الإقليمية والكبرى.«

وفي إسطنبول (ا ف ب) أعلنت 12 شخصية بارزة على الأقل، تعليق عضويتها في «الائتلاف» احتجاجاً على اختيار هيتو.

ومن بين تلك الشخصيات: سهير الأتاسي النائب الثاني لرئيس «الائتلاف«، ووليد البني المتحدث باسمه، كما جمد آخرون عضويتهم، من بينهم كمال اللبواني ومروان حاج رفاعي ويحيى الكردي واحمد العاصي الجربا، وتوقعت مصادر انشقاق عدد آخر من أعضاء الائتلاف.

وقال اللبواني إن «الائتلاف هيئة غير منتخبة، لذلك فليس له الحق في اختيار رئيس وزراء على أساس حصوله على تصويت الغالبية. كان يجب أن يتم ذلك بالتوافق». وأضاف: «نحن أعضاء الائتلاف لم ننتخب لتمثيل السوريين، لذلك فإن هيتو لا يمثل سوى الـ35 عضواً الذين صوتوا له. هذه الحكومة هي بمثابة هدية لنظام (الرئيس) بشار الأسد.«

وقال البني إن «القضية الأساسية هي توقيت التصويت والطريقة التي جرى بها. لقد دفع الائتلاف من اجل الحصول على الغالبية في مجموعة لم يتم انتخابها». وأضاف: «كل واحد منا لديه أسباب مختلفة لتجميد عضويته. وسنصدر بياناً يمثلنا جميعاً في الأيام المقبلة.«

وأعلنت الاتاسي قرارها على صفحتها على موقع «فايسبوك»، وقالت: «لأنني مواطنة سورية، فإنني أرفض أن أكون رعية أو زينة. أُعلن تجميد عضويتي في الائتلاف الوطني.«

3

شروط لـ«الناتو» لتكرار السيناريو الليبي في سوريا.... قائد القوات الأميركية يكشف عن وضع دول في «الأطلسي» خططا لضربة عسكرية لسوريا

لندن: «الشرق الأوسط» ... كشف الفريق جيمس ستافريدس، قائد القوات الأميركية في أوروبا، أول من أمس، عن أن عددا من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) يعمل على ترتيب «خطط طوارئ» بهدف التحضير لضربة عسكرية محتملة ضد نظام الرئيس بشار الأسد، الذي اتهم معارضين له، وبدعم من دول إقليمية، باستخدام أسلحة كيماوية في منطقة خان العسل بمحافظة حلب شمال البلاد.

وكانت إدارة أوباما قد رفضت اتهامات نظام بشار الأسد، معتبرة إياها دليلا على يأس «حكومة محاصرة تحاول لفت الانتباه عن حربها الوحشية التي حصدت 70 ألف قتيل وأكثر من مليون لاجئ و2.5 مليون نازح». وأضاف المتحدث باسم البيت الأبيض، جاي كارني، أنه لا يوجد دليل على استخدام المعارضة لأسلحة كيماوية.

ووفقا لمسؤولين في وزارة الخارجية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن الأزمة السورية تتردى نحو مزيد من التدهور، وتضيف المصادر عينها أن «سقوط نظام الأسد قد لا يمنع انزلاق البلد الشرق متوسطي إلى أتون الحرب الأهلية على غرار ما حصل في دول البلقان تسعينات القرن الماضي».

وفي هذا الصدد، قال الفريق ستافريديس أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، إن «الوضع السوري يسير من سيئ إلى أسوأ»، مضيفا أن لا نهاية تلوح في الأفق «لهذه الحرب الأهلية الطاحنة»، على حد وصفه. وردا على سؤال لرئيس لجنة القوات المسلحة لنية بعض الدول القضاء على المضادات الجوية السورية لتعديل ميزان القوى بين نظام الأسد والقوى المناوئة له، أكد الفريق ستافريديس أن دولا، لم يسمها، تفكر جديا في هذا الموضوع. وأضاف أن المعارضة المسلحة «ستساعد على إيجاد مخرج من المأزق في سوريا»، لكنه استدرك أن ذلك «رأي شخصي» ولا يعكس رأي إدارته.

والبلدان، وإن لم يصرح عنهما الفريق ستافريديس، هما بريطانيا وفرنسا اللتان باتتا في الآونة الأخيرة تشكلان رأس الحربة في مطالب تسليح المعارضة السورية، لكن الدكتور سمير صالحة، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غازي عنتاب، يرى أن الرسالة موجهة إلى أنقرة أكثر منها إلى باريس ولندن، إذ جهدت الأولى منذ بداية الأزمة السورية إلى مطالبة حلفائها في شمال الأطلسي (الناتو) بالضلوع بدور أكثر فاعلية في ما يخص الأزمة في الجارة سوريا. ويضيف صالحة أن تعقيدات «الربح والخسارة» حالت دون تحقيق تركيا لما كانت تصبو إليه.

يشار إلى أن تركيا طلبت في يونيو (حزيران) الماضي التشاور مع حلفائها بموجب المادة الرابعة في حلف الأطلسي بعدما أسقطت الدفاعات الجوية السورية مقاتلة تركية. وحذرت تركيا حينئذ من أنها قد تلجأ إلى المادة الخامسة من معاهدة الحلف، التي تنص على الدفاع عن أي بلد في الحلف يتعرض للهجوم، إذا تكررت الاعتداءات السورية. وتبدي باريس ولندن حماسة من ناحية تسليح المعارضة، وقد بادرت الأخيرة برفع جزء للحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على توريد السلاح لسوريا، بالشكل الذي يتيح له إرسال معدات «غير فتاكة» لقيادة الأركان في الجيش السوري الحر، لكن حماسة البريطانيين والفرنسيين والأتراك يقابلها فتور من دول محورية في الحلف تجاه معالجة الأزمة السورية بالطرق العسكرية، وهنا يبرز الموقف الألماني المتردد الذي يطالب الولايات المتحدة بدور أكثر «ريادي». وفي هذا الصدد، قال روبرشت بولنتس، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، في مقابلة مع صحيفة «فرانكفورتر الجماينه زونتاجس تسايتونج» الألمانية، الأسبوع الماضي، إنه «لا بد من بحث مسألة إمداد المعارضة بالسلاح في إطار حلف الناتو، لأننا بحاجة إلى الأميركيين من أجل التوصل إلى حل، وعلينا أن نشركهم».

وبالعودة إلى تصريحات الفريق ستافريديس، أكد أن «شمال الأطلسي» اتخذ قرارا باتباع المثال الذي اعتمده في ليبيا عام 2011 في حال قرر التدخل في سوريا، بالقول: «نحن مستعدون في حال طلب منا القيام بما قمنا به في ليبيا». ويتطلب تكرار «النموذج الليبي» تحقيق ثلاثة شروط قبل أن يفرض «الناتو» حظرا جويا فوق الأراضي السورية، وهي: استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، ودعم دول المنطقة لهذه الخطوة، وموافقة الدول الـ28 الأعضاء في الحلف.

وفي هذا الصدد، يشير صالحة إلى أن المحدد الرئيس في التدخل في سوريا من عدمه هو حسابات «الربح والخسارة»، ويضيف أن القوى العظمى «بدأت تدريجيا بتغيير منظورها تجاه سوريا، وهذا يبدو واضحا في الموقفيين الفرنسي والبريطاني». وتعليقا على الشروط الثلاثة لتكرار النموذج الليبي في سوريا، يقول صالحة إن الهدف من هذه الشروط هو الحصول على غطاء سياسي «يشرعن» التدخل الخارجي.

لكن استصدار أي قرار في مجلس الأمن بخصوص سوريا، سيضع جميع الأمور، بحسب صالحة: «تحت رحمة الفيتو الصيني والفيتو الروسي»، مؤكدا أن الشرعية يمكن الحصول عليها من دول الجوار التي لا تمانع التدخل في سوريا ووضع حد للأزمة المتفاقمة منذ أكثر من سنتين، مذكرا بأن الولايات المتحدة «لم تكترث بمسألة الغطاء السياسي عندما غزت العراق في مارس (آذار) 2003».

ويقول صالحة إنه يتوقع أن تلعب أنقرة دورا أكثر فاعلية في الأسابيع المقبلة، ويضيف: «منذ البداية طالبت تركيا (الناتو) بالتعامل مع الأزمة السورية بشكل أفضل، لكن حسابات الربح والخسارة حالت دون القيام بالدور المنوط بحلف شمال الأطلسي. واستلزم هذا التردد نشاطا تركيا على الجانبيين الإنساني والاقتصادي. لكن مع المتغيرات الحالية، أعتقد، وهذا رأي شخصي، أن أنقرة ستلعب دورا أكثر فاعلية بشقها العسكري».

يشار إلى أن الدور الوحيد للحلف بشأن سوريا، يقتصر حاليا على نشر بطاريات مضادة للصواريخ من طراز باتريوت على طول الحدود التركية لمنع أي اختراق جوي أو إطلاق صواريخ من سوريا.

وينفي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غازي عنتاب، أن تقوم تركيا بهجوم على نظام الأسد أو أن تستخدم صواريخ الباتريوت لأغراض هجومية، لكنه في الوقت ذاته يؤكد أن «وجود حكومة انتقالية في المدن المحررة يستدعي وجود غطاء عسكري يؤمن تحركات القوى المعارضة، وإلا فإن فعالية الحكومة المؤقتة ستكون محدودة».

أعضاء في الائتلاف يجمدون عضويتهم احتجاجا على انتخاب هيتو... أحدهم قال إن الحديث عن سيطرة الإسلاميين كلام «ممجوج»

إسطنبول - بيروت: «الشرق الأوسط» ... بعد يومين على انتخاب غسان هيتو رئيسا للحكومة السورية المؤقتة، ظهرت خلافات المعارضة السورية إلى العلن مجددا، حيث أعلن أمس 12 من أعضاء «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» تجميد عضويتهم في الائتلاف، ومن بين تلك الشخصيات سهير الأتاسي نائبة رئيس الائتلاف، ووليد البني المتحدث باسمه، احتجاجا على طريقة انتخاب رئيس الحكومة الجديد، واصفين إياها بأنها «لا ديمقراطية».

وكتبت سهير الأتاسي عضو الهيئة العامة للثورة السورية ونائبة رئيس الائتلاف على صفحتها على «فيس بوك»: «لأنني مواطنة سورية، ولا أقبل أن أكون رعية ولا زينة، أعلن تجميد عضويتي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية». وسرعان ما انضم إلى الأتاسي كل من الناطق باسم الائتلاف وليد البني والأعضاء كمال اللبواني وأحمد جربا وريما فليحان وباسم الخطيب وخالد الناصر ويحيى الكردي ومروان حجو الرفاعي.

وأشار وليد لـ«الشرق الأوسط» إلى أن «عملية تجميد عضوية أعضاء في الائتلاف ما زالت مستمرة احتجاجا على الطريقة اللاحضارية واللاديمقراطية التي تمت بها عملية انتخاب هيتو رئيسا للحكومة المؤقتة»، لافتا إلى «سيطرة اللون الإسلامي على المعارضة». وقال البني: «لقد طلبنا تأجيل عملية الانتخاب ليوم واحد فقط لنتمكن من الجلوس مع هيتو للاطلاع على رؤيته، لا سيما أن الرجل غير معروف بالنسبة لنا لكن طلبنا لم يستجب له».

وتقاطع كلام البني حول التجاوزات التي حصلت في عملية انتخاب رئيس للحكومة المؤقتة مع تصريحات أدلى بها عضو الائتلاف كمال اللبواني لـ«الشرق الأوسط»، مشيرا إلى أن «الائتلاف هيئة غير منتخبة وطريقة عمله غير شرعية، » إضافة إلى أن تشكيله جرى بنفوذ دولة عربية. وقال اللبواني: «انتخاب رئيس حكومة غير معروف هو إهانة للسوريين وللثورة وتضحياتها»، مشددا على أن «القوى الوطنية الديمقراطية في المعارضة لن تسمح لرجل مثل مصطفى الصباغ (الأمين العام للائتلاف المعارض) بأن يتحكم بقرار المعارضة».

ووصف عضو الائتلاف أحمد رمضان خطوة تجميد بعض الشخصيات عضويتهم بـ«المؤسفة»، مؤكدا لـ«الشرق الأوسط» أن «المرحلة التي تمر بها المعارضة صعبة وكان لا بد من إعطاء مساحة أكبر للمشاورات كي لا نصل إلى مثل هذا الأمر».

بدوره، قال عبد الأحد اسطيفو، عضو المجلس الوطني والائتلاف، لـ«الشرق الأوسط» إن «قيام بعض الأشخاص في الائتلاف بتجميد عضويتهم يأتي في سياق المنافسة السياسية»، موضحا أن «هذه الشخصيات كانت حتى مساء أول من مساء موافقة على كل ما حصل في مؤتمر المعارضة، لكننا فوجئنا صباح أمس بقرارهم، ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام». واعتبر اسطيفو أن «الكلام عن هيمنة الإسلاميين على تشكيلات المعارضة بات كلاما ممجوجا»، مؤكدا أن «وجود المكون الإسلامي في المعارضة أمر طبيعي لأن نسبة 90 في المائة من الشعب السوري مسلمة».

وعن الاتهامات بتدخل دول عربية في انتخابات رئيس الحكومة المؤقتة، قال: «نحن لا نعيش في جزيرة معزولة، هناك لعبة سياسية وتقاطع مصالح في المنطقة، لا بد أن نستفيد من ذلك للحصول على حرية شعبنا، لكن ذلك لا يرقى إلى مستوى التدخلات والتأثير على القرار الوطني المعارض»، موضحا: «إننا نتشاور مع حفائنا الداعمين لقضيتنا ولا نتلقى منهم أوامر أو إملاءات».

وفي حين أكد اسطيفو أن الخطوة التي قام بها زملاؤه «طبيعية جدا ولا يجب تضخيمها لأنها تأتي في سياق الممارسة الديمقراطية»، أشار إلى أن «الاجتماعات ستبقى مفتوحة معهم للتشاور والنقاش حول نقاط الخلاف تمهيدا لعودتهم إلى الائتلاف لمعاودة مزاولة دورهم، لأن صوت العقل ومصلحة الثورة لا بد أن يطغيا في النهاية على جميع الخلافات».

معارض معتقل في سجن النظام في الرقة توسط مع «الجيش الحر» لإطلاق سجانيه... اشتهر بعد أن وقف مكان تمثال حافظ الأسد > قال لـ «الشرق الأوسط» : باتت الثورة أكثر تعقيدا

دير الزور (سوريا): هانا لوسيندا سميث ... تساءل محمد: «لا يزال هناك الكثير من الأشياء التي لا أفهمها، لماذا ذهبت إلى هناك؟ وكيف خرجت؟»، وتوقف ليشعل سيجارة أخرى ويلتقط أنفاسه قبل استئناف الأسئلة. يعلم محمد أنه كان من المفترض أن يكون في عداد الأموات، لكن ذلك لم يحدث، ولا يزال يجاهد لفهم سبب بقائه على قيد الحياة.

أثناء اجتياح الجيش السوري الحر لمدينة الرقة بداية هذا الشهر، سمع محمد تفاصيل المعركة وهي تدور - القصف والقتال والانسحاب الكامل لجيش النظام السوري - من نافذة زنزانته في السجن العسكري، حيث كان أحد نزلاء السجن مع تسعة آخرين والقتال يحتدم من حولهم. كانوا يعيشون على كسرة من الخبز لكل منهم وزجاجتين من المياه يتقاسمونها بينهم. وقال: «كنت أقضي الوقت في التفكير في الطريقة التي سأموت بها. كنت أقول لنفسي هل سيقصف الجيش الحر المبنى؟ أم هل سيقصف بالطائرات؟ أم هل سيقتلني ضباط السجن في النهاية؟».

كانت تلك اللحظة التي اعتقد فيها محمد أن حظه نفد، فكانت تلك هي المرة الثالثة التي تعتقله فيها قوات النظام لكنه في كل مرة كان يفرج عنه. لكن اسمه الآن كان على قوائم المطلوبين في دمشق، ودير الزور وحلب، فجهاز الحاسوب المحمول الخاص به مليء بصور قادة الجيش السوري الحر وأفلام فيديو لمظاهرات المعارضة، وفي جيبه أوراق هويته التي أصدرتها جبهة النصرة لتأمين تحركاته.

وأوضح محمد: «عندما اعتقلني جنود النظام أصبت بالصدمة لأنني كنت متأكدا أنهم سيقتلونني، فعندما يعلمون هويتي، فسوف يقتلونني».

بدأت رحلة محمد إلى هذه الزنزانة قبل خمسة أشهر، في حلب حيث كان يعمل ناشطا إعلاميا في صفوف المعارضة، يقوم بتصوير المظاهرات عندما بدأ النظام في قصف المنطقة، ليقتل اثنين وعشرين شخصا وتصيبه شظية استقرت في ذراعه اليسرى. ظلت الشظية في ذراعه لثلاثة أشهر إلى أن تمكن من السفر إلى الأردن حيث أزالها جراح نصحه بمغادرة سوريا.

تمكن محمد بمساعدة صديق في لبنان على وضع اسمه ضمن قائمة السوريين المصابين الذين سيتم نقلهم إلى باريس، وفور علمه باقتراب موعد سفره، قرر محمد التوجه إلى الرقة لتوديع عائلته، الذين قال إنهم «لم يعلموا حتى أنني أصبت».

وللدخول إلى المدينة الخاضعة لسيطرة قوات النظام قيل له إن عليه أن يسافر عبر دراجة نارية، ثم السير بمحاذاة خط السكك الحديدة ثم القفز على سور لتجاوز نقطة التفتيش الحكومية. كان ذلك مسارا آمنا يستخدمه في العادة جنود الجيش السوري الحر، لكنه فشل هذه المرة. فبعد تمكنه من تجاوز السور شاهده أحد جنود النظام، ويروي محمد «قال لي الجندي توقف، من أنت؟، لم أتمكن من الإجابة. كان ذلك عملا جنونيا لكني واحد من الذين دائما يكون لديهم خطة جاهزة. فحتى إذا ما ذهبت إلى المتجر لشراء السجائر فهناك خطة. لكني ذهبت إلى الرقة وألقي القبض علي».

اصطحب جندي النظام محمد إلى القاعدة لاستجوابه، وفي الطريق سلبه الجندي معطفه وحذائه، ويقول: «في البداية التقيت شخصا يدعى (أبو يوسف). كان ضابطا ذكيا، تحدث معي لثلاثين دقيقة عن الصواب والخطأ وقال لي: أنت مخطئ الثورة خاطئة، أنت تساعد أميركا وإسرائيل على تدمير بلدك»، وقلت له: «أنت محق ونحن مخطئون، لكننا لا نمتلك عقليتك لنفهم الأشياء كما تفهمها أنت»، كانت تلك هي الطريقة التي أتعامل بها مع شخص مثله.

بعد المقابلة وضع محمد في الزنزانة، لكنه لم يكن يعلم مكانه حتى إن سأل السجناء الآخرين، وعندما أخبروه أنهم في سجن تابع للقوات الجوية، لم يشعر بأي شيء، فيقول: «كنت أعلم أنهم سيقتلونني، وأن الخروج من هنا محال. لذا استسلمت للقدر وقلت لا توجد مشكلة، كل شيء على ما يرام». وظل في زنزانته ليومين.

بعد السجن جاء الضرب الذي علم محمد أنه سيواجهه منذ اللحظة التي أوقف فيها في الظلام خارج الرقة. فقد فحص أبو يوسف حاسبه المحمول وتحدث مع المخابرات في مناطق أخرى من سوريا وعلم مدى تورط محمد في الثورة. وعلى مدى ثلاثة أيام ضرب محمد بأسلاك الكهرباء، وعندما طالب سجانيه بعدم ضربه على مكان الجراحة قاموا بصعقه بالكهرباء بدلا من ذلك.

بعد أربعة أيام التقاه أبو يوسف مرة أخرى وسأله عدة أسئلة - كان بعضها غبي والآخر سخيف وبعضها ذكي، كلها تتعلق بحياة محمد ابن الرابعة والعشرين.

استمرت عملية الأسئلة لأربع ساعات ثم بدأ الضرب مرة أخرى. وقال: «كنت أتمنى الموت حتى أستريح، وبعد ثلاث ساعات ونصف الساعة أغشي علي. وعندما جاءوا ليصطحبوني من زنزانتي مرة أخرى في اليوم التالي، خرجت ارتجف لأنني كنت خائفا للغاية».

استمر الضرب والاستجواب لمدة يومين آخرين بنمط أقر محمد بأنه قد يستمر إلى أن توافيه المنية. لكن على حين غرة، انقلبت الأمور رأسا على عقب. فقد بدأ يسمع أصوات وإطلاق نار وقذائف تسقط خارج السجن. يحكي قائلا: «حضر سجين جديد وسألناه عما يحدث بالخارج. فأجاب بأن ضباط الجيش السوري الحر هاجموا كل نقاط التفتيش التابعة للنظام وتمكنوا الآن من إحكام قبضتهم عليها بأكملها. حينما بدأت المعركة في اليوم التالي، قام ضابط السجن بفتح الباب وقدم لنا الماء والخبز، وكانت تلك هي المرة الأخيرة التي نرى فيها أحدا من مسؤولي السجن على مدى خمسة أيام».

لم يكن بوسع محمد وزملاء زنزانته المحتجزين سوى محاولة تفسير أصوات المعركة الدائرة خارج السجن لتخمين ما يحدث. إنهم لم يدركوا أن سبعة آلاف عنصر تابع للجيش السوري الحر قد طوقت المدينة وأن ذخيرة قوات النظام بدأت في النفاد، إلى أن سمعوا ضابطا يجري اتصالا بقائد قوات جيش النظام في دير الزور، التي تقع على بعد 200 كيلومتر شرقا. وفي أول إشارة تنم عن أن النظام بدأ يفقد سيطرته على المدينة، سأل الضابط عما إذا كان بإمكانهم استغلال السجناء في التفاوض على خروج آمن من الرقة.

يقول محمد: «بعدها، حضر إلينا أبو يوسف مخفيا إحساسه بالخيبة وخاطبنا قائلا: مرحبا، كيف حالكم؟ نأسف بشدة على أننا لم نلتفت إليكم طيلة الخمسة أيام الماضية ولم نأت لكم بأي طعام أو ماء». وأخبر الضابط السجناء بأنه يرغب في تسليمهم إلى الجيش السوري الحر، وسأل عمن تربطهم علاقات بقادته. يقول محمد: «من قبل، كنا جميعا نزعم أننا لا تربطنا أي صلة بهم، لكن الآن، الجميع يقول: نعم نعرفهم، أعطونا هواتفنا». تمكن سجين من الاتصال بأحد قادة الثوار، واستمرت المفاوضات بين النظام والجيش السوري الحر على مدار خمس ساعات. يقول محمد: «كانت مسألة حياة أو موت لأنه لو رفض الجيش السوري الحر بالنفي، لكانوا قتلونا».

لكن بعدها، اختفى الضباط، وأغلقوا الأبواب خلفهم. وصل مقاتلو الجيش السوري الحر إلى السجن، ومع عدم وجود أي خيارات أخرى متاحة أمام السجناء، لاذوا بالفرار. وأوضح: «سمعنا صيحة مقاتلي الجيش السوري الحر الله أكبر وهم متجهون صوب المبنى، وخارج المبنى، كان هناك تبادل لإطلاق النار ومناوشات. وبعدها، أدركنا أننا أصبحنا طلقاء». وبدأ محمد، الذي كان حافيا وتحيط به أصوات إطلاق النار الاحتفالية، يجري متجها إلى منزل والديه، مجتازا مدينة لم يكن ليتخيلها من قبل قط. يقول محمد: «ظننت أنه من المستحيل أن يسقط هذا المكان، الذي كنت فيه، لأن الجيش يتمتع بقوة لا تقهر. كانت هناك غرف مليئة بالمدفعية في ذلك السجن. وكانت هناك طائرات (ميغ) تحلق في سماء الرقة. لكن بمجرد خروجي، عدلت عن أفكاري، نظرا لأنه كان من الواضح أنه لم تعد هناك أي آثار متبقية للنظام».

إنه يعلم أن هروبه جاء كضربة حظ، لكنه يكافح من أجل استلهام الشعور بالراحة منه. يقول محمد، المقيم حاليا في تركيا، إنه لا يعلم ما الذي سيفعله بعد ذلك؛ إذ إنه قد فقد ساعات التغطية والكاميرا خاصته، ويقول أيضا إنه قد فقد إيمانه بالثورة.

إن المعارضة العسكرية ممزقة، ولا يبدو أن بمقدور المعارضة السياسية فعل أي شيء لمساعدة من يموتون داخل الدولة أو في مخيمات اللاجئين خارجها. يقول محمد: «أعضاء المجلس الوطني السوري يجلسون في فنادق ومطاعم في إسطنبول، إذن، ما الدافع الذي قد يجعلهم يرغبون في انتهاء الثورة؟ كذلك، فإن السواد الأعظم من مقاتلي الجيش السوري الحر في الشوارع، ولا يتمركزون عند الخط الأمامي للمعركة أو يمدون يد العون للناس. إن عليهم أن يحاربوا النظام بأسلوب ذكي، لا أن يبقوا في الشوارع ويدعوا النظام يقصفهم. كانت هذه الثورة معقدة في مراحلها الأولى، لكنني متأكد الآن أنها باتت أكثر تعقيدا».

الخطيب: ما زلت أؤيد السلطة التنفيذية.. لكني سأعمل على إنجاح تجربة الحكومة... قال لـ «الشرق الأوسط» إنه باق في منصبه وإن الائتلاف مرجعية قانونية وسياسية للحكومة الانتقالية

إسطنبول: ثائر عباس .... رغم تفضيله إنشاء سلطة تنفيذية تدير المناطق الخارجة عن سلطة نظام الرئيس بشار الأسد، فإن رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد معاذ الخطيب، تفاعل، حسب ما قاله في حديث مقتضب أجراته معه «الشرق الأوسط» بعد إعلان اسم رئيس الحكومة الانتقالية في اجتماع إسطنبول للمعارضة السورية، مع صوت الأغلبية في الائتلاف الميالة لفكرة تشكيل حكومة مؤقتة، وإنه يسعى الآن مع بقية أعضاء الائتلاف إلى إنجاح هذه الخطوة، كما أكد في حواره مع «الشرق الأوسط».

ومع تسمية غسان هيتو رئيسا للحكومة الانتقالية السورية ازدادت التكهنات حول إمكانية استقالة الخطيب من رئاسة الائتلاف، غير أنه أوضح أنه لا يجد مبررا لتداول هذا الموضوع خصوصا أن ولايته تنتهي في غضون شهرين فقط، وعندما يحين موعد ذلك الاستحقاق، فإنه سيقرر ما إذا كان يرغب في الاستمرار في هذا الموقع عبر الترشح له مجددا، أو خدمة القضية السورية من موقع آخر. ويوزع الخطيب المهام بين الحكومة الانتقالية والائتلاف؛ فيحدد مهام الأولى بـ«الأمور التنفيذية داخل المناطق المحررة»، بينما يعتبر الأخير «مرجعية سياسية وقانونية للحكومة، بالإضافة إلى إدارته الملفات السياسية».

وفي ما يلي نص الحديث المقتضب:

* ما الخطوة التالية بعد تشكيل الحكومة؟

- سيضع رئيس الوزراء برنامجه ويعرضه على الهيئة العامة للائتلاف لإقراره أو تعديله بما يتناسب وتقديم أفضل ما يمكن للداخل السوري.

* نُقل عنك معارضتك مبدأ الحكومة وتفضيلك مبدأ سلطة تنفيذية تدير المناطق المحررة؛ ما موقفك الآن؟

- على المستوى الشخصي ما زلت أفضل السلطة التنفيذية حتى الآن، لكن القرار بتأليف الحكومة تم اتخاذه في الائتلاف وفقا لإرادة الأكثرية ومشينا في الموضوع. نحن جسم واحد ولا بد من العمل لإنجاح هذا الموضوع كجسم واحد بما فيه مصلحة الثورة والشعب السوري الذي يعاني الكثير في الداخل، ولا بد لنا من القيام بكل ما يمكننا من أجل تخفيف العبء عنه ومساعدته في الخلاص من الوضع القائم.

* هل ينهي تشكيل الحكومة المؤقتة مبدأ الحوار مع النظام، وما مصير مبادرتك للحوار مع أشخاص من النظام لم تتلطخ أيديهم بالدماء؟

- موضوع مبادرتي منفصل عن (تشكيل) الحكومة (المؤقتة)، هو موضوع إنساني وأخلاقي وحقوقي. النظام هو من دمر المبادرة. طرحنا في هذه المبادرة ما نراه الأفضل، وقد رفضها النظام، لكنه الآن يحاول التحايل لتحقيق ما يعتقد أنه مكاسب. المبادرة كانت واضحة وإنسانية، وتخلو من الشروط العسكرية أو السياسية، وهو (النظام) حاول أن يقفز فوقها. والآن وبعد أن خرب الطريق عليها يحاول القول إنه يقبل أو ما إلى ذلك. لكن الناس ملت من محاولات الاحتيال التي يقوم بها.

* الآن بعد أن قررتم تشكيل حكومة وافقت عليها كل أطراف المعارضة تقريبا..

- (مقاطعا) أغلبها.

* هل تتوقعون ترجمة الوعود الدولية لكم مع تشكيل هذه الحكومة؟

- أنا لا أريد أن أدخل في موضوع التوقعات، فالتوقعات لا أضعها في الحسبان. ما هو على المحك العملي الآن هو الحكومة، وسنرى كيف يجري التفاعل معها. هناك استحقاقات وواجبات دولية حيال المجتمع السوري نحن نطالب بها. بطبيعة الحال نحن مستاؤون من الموقف الدولي الذي يكتفي بالتفرج على شعب يقتل بكل وحشية بأيدي النظام ومن دون أدنى اعتبار للمعايير

الإنسانية والأخلاقية. النظام ينال السلاح والمال ونحن نتلقى الوعود. سنتان مرتا، والشعب يذبح والمجتمع الدولي يتفرج، وهذا عار كبير على الدول الكبرى.

* هل من ضمانات استمرارية لهذه الحكومة؟

- ضمانتها هي حاجة الشعب السوري لها، وهذه أكبر الضمانات برأيي. طبعا هناك أمور فنية، ونقاط لم تعط حقها، هذه نقاط تحتاج إلى استدراك وإلى حركة ما. وأعود فأؤكد أن ضمانتها هي الشعب السوري الذي يحتاج للخروج من حالة الضعف التي زج به فيها النظام. منذ اليوم الأول خرج الشعب السوري مع شعار: «يا الله ما إلنا غيرك» وهذا ما نضعه في حسباننا في كل خطواتنا، وإذا أتتنا المساعدة من أي مكان، فهي مشكورة، شرط أن تكون مساعدة غير مشروطة.

* إذا انتهت الحلول السلمية، فماذا يتبقى؟

- النظام هو من أجبر الناس منذ البداية على اللجوء إلى الحلول الأخرى، وفرض عليهم أن يحملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم. والناس سوف يستمرون في طريقهم، فلا خيارات أخرى أمامهم.

* لكن الأمور تبدو معقدة وطويلة الأمد؟

- نقول للنظام إن الكرة في ملعبه، فهو الذي فتح باب الدمار لسوريا بتعنته وعدم استجابته لأبسط الحقوق الإنسانية. فإذا كان حريصا على مصلحة البلد، فعليه أن يستجيب لمصالح الناس الأولية ولمطالبهم التي دفعت بهم إلى الثورة عليه.

* ماذا عن دور المتطرفين في سوريا؟

- الشعب السوري ليس إرهابيا، النظام، الذي يقتل الناس ويقصف المخابز والجامعات ولا يفرق بين طفل وشيخ وامرأة، هو الإرهابي. الشعب السوري شعب حضاري، ولم يكن همجيا في يوم من الأيام. لقد قدم الشعب السوري في المناطق المحررة نموذجا حضاريا راقيا في تعاطيه مع مؤسسات الدولة ومع المرافق العامة وتشغيله هذه المرافق وحده. كل إنسان يقاتل الظلم نحن معه، وكل من يدافع عن أرض سوريا ونسائها وأطفالها نحن معه. فدماء السوريين - كما قلت مرارا - أهم من طول لحية بعض المقاتلين. الأمر يجري تضخيمه ربما لتبرير التقاعس وربما لأهداف أخرى. وأنا أكدت أننا لن نرضى أن يقصف إنسان واحد يحمل سلاحه ضد الظلم ونصرة للمظلومين في سوريا. نحن ضد كل فكر تكفيري ودموي، فالإسلام دين تسامح، ونحن مجتمع منفتح ومتسامح.